

Distr.: General
2 January 2002
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير المرفق المقدم من نيوي عملاً بالفقرة ٦ من
القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) جيريمي غرينستوك
رئيس لجنة مكافحة الإرهاب

المرفق

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة من مكتب الشؤون الخارجية في نيوي إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

يقدم مكتب الشؤون الخارجية في حكومة نيوي تحياته إلى أمين لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وكان أمين اللجنة قد طلب من البلدان أن تقدم تقريراً حتى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اعتمدته المجلس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وتقدم حكومة نيوي طي هذا تقريرها عملاً بذلك (انظر الضميمة).

وينتظر مكتب الشؤون الخارجية هذه الفرصة كي يقدم لأمين لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من جديد أسماً آيات التقدير.

تقرير مقدم إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في الأمم المتحدة بشأن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)

نيوي

مقدمة

نيوي هي دولة من أصغر دول العالم، إذ تقع في منتصف المحيط الهادئ بين ساموا وجزر كوك وتونغا، وتحتل رقعتها البالغة ٢٥٩ كيلومترا مربعا قمة بركان هائل مغمور بمياه البحر.

وقد اكتشف القبطان كوك هذه الجزيرة لأول مرة في عام ١٧٧٤ ومنحت في نهاية الأمر الحماية من التاج البريطاني في عام ١٩٠٠. وقد ضُمت نيوي إلى نيوزيلندا في العام التالي وخضعت لإدارتها كإقليم عبر البحار.

وفي عام ١٩٧٤، اختارت نيوي نظام الحكومة الذاتية مع الارتباط الحر بنيوزيلندا، بدلا من الاستقلال التام عن إدارتها أو الاندماج السياسي فيها. وقد دخل دستور نيوي حيز النفاذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤. وتتمتع نيوي بالسيطرة الكاملة على شؤونها الداخلية والخارجية، وتمارس جمعيتها المنتخبة ديمقراطيا السلطة التشريعية.

ونظرا إلى علاقة نيوي بنيوزيلندا، فهي تعتبر عضوا مرتبطا بالكمونولث البريطاني، وتتمتع، بهذه الصفة، بحماية التاج البريطاني. كما تعتبر الملكة الزايبث رئيسة الدولة.

ويبلغ عدد أهالي نيوي أقل من ٢٠٠٠ نسمة بقليل، يعيش معظمهم في المركز الإداري، ألوتي. والنيويون هم أيضا مواطنون نيوزيلنديون ويعيش ٢٠٠٠٠ منهم في نيوزيلندا وأستراليا.

والعلاقة مع نيوزيلندا تضمن وضعها سياسيا مستقرا في نيوي. وتقدم نيوزيلندا وأستراليا كلتاهما المعونة لاقتصاد نيوي. ومعظم السكان العاملين هم مستخدمون لدى القطاع العام، في حين أن حظ القطاع الخاص من التطور جد قليل. وتشمل صناعات البلد تصدير التاروز (وهو محصول من الجذور) والسياحة.

وعملة نيوزيلندا هي العملة المستعملة في نيوي. ويدير مصرف وستياك المصرف المحلي الوحيد لتجارة التجزئة. وهناك أيضا مصرف إنمائي لا يقبل الودائع. ولا يوجد في

نيوي أي لوائح لتنظيم أسعار الصرف. كما لا يوجد في الجزيرة أي شركات تأمين أو مؤسسات قانونية أو مؤسسات محاسبة مرخصة.

ومن المهم لدى النظر في وضع نيوي تفهم أن عدد سكان البلد هو ١٧٠٠ - ١٨٠٠ نسمة (وهو في تناقص). ولدى الحكومة عدد صغير جدا من الأشخاص ذوي المهارات التقنية كما أن مواردها المالية محدودة جدا.

معلومات أساسية

إنشاء مركز مالي في منطقة حرة هو إحدى مبادرات نيوي الرئيسية لتشجيع النمو الاقتصادي. فقد أقرت الجمعية في نيوي التشريع المالي المتعلق بالمنطقة الحرة بالإجماع وهي تسعى إلى ضمان نزاهة هذا المركز عن طريق أحكام تتعلق بغسل الأموال، وغيره من الأنشطة الإجرامية الخطيرة، والسرية.

ويضم القطاع المالي في المنطقة الحرة حاليا مصرفين مرخصين للمنطقة الحرة وحوالي ٦٠٠٠ شركة أعمال دولية مسجلة.

وكان في الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها نيويورك في أيلول/سبتمبر وما تلاها من إعلان "الحرب على الإرهاب" ما جعل من الضروري والملح بالنسبة لنيوي أن تتخذ إجراءات وأن تتخذها بسرعة. فعلى الصعيد الدولي، تكثفت الجهود لمحاولة تعقب تمويل الإرهاب، وبالتالي ازدادت حدة التدقيق الذي أخذت تتعرض له الدول التي لديها قطاعات مالية في منطقة حرة.

ولهذا الغرض، استعرض المجلس النقدي القطاع المالي في المنطقة الحرة، ولا سيما قسم الصيرفة في المنطقة الحرة وقرر، بعد النظر في ذلك بشكل جدي، عدم تحديد أي ترخيص من التراخيص الموجودة.

ومن المعلوم أنه يوجد اعتبارا من تاريخ اليوم مصرفان في المنطقة الحرة يتمتعان بترخيصين صالحين، ومن المتوقع أن تنقضي مدة الترخيص الأخيرة منهما في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

وإثر اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، شرعت حكومة نيوي في خططها للتعاون في تعديل قانون الأمم المتحدة لعام ١٩٤٦ لتمكين مجلس وزرائها من وضع لوائح تنظيمية بقصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة. وقد تم ذلك في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وفي حين أنه من الإجراءات المثالية وضع تلك اللوائح قبل تاريخ تقديم التقرير في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فقد أخذت نيوي بالفعل بإجراء المناقشات مع نيوزيلندا (الشؤون الخارجية) بشأن المطلوب من نيوي تنفيذه. وقد أكدت نيوزيلندا لنيوي بأنها ستزودها بالمساعدة التقنية التي تحتاجها لصياغة تشريعات التنفيذ الضرورية، وربما من خلال تعيين مستشار بشكل مستعجل في العام الجديد.

و بمجرد أن تعين نيوي المستشار لمساعدتها، ستضع استراتيجيتها من أجل تطبيق القرار ١٣٧٣.

القرار ١٣٧٣

الفقرة ١

(أ) ما هي التدابير المتخذة، إن وجدت، للحيلولة دون تمويل الأعمال الإرهابية ووقفه؟ بالإضافة إلى التدابير المدرجة في ردودكم على الأسئلة ١ (ب) إلى (د).

(ب) ما هي الجرائم والعقوبات في نيوي فيما يتعلق بالأنشطة المدرجة في هذه الفقرة الفرعية؟

(ج) ما هي التشريعات والإجراءات المتبعة لتجميد الحسابات والأرصدة في المصارف والمؤسسات المالية؟ وسيكون من المفيد أن تقدم الدول أمثلة على أية إجراءات متخذة.

(د) ما هي التدابير المتبعة لحظر الأنشطة المدرجة في هذه الفقرة الفرعية؟

ليس لدى نيوي تشريع يعرف الإرهاب أو تمويل الإرهاب على أنه عمل إجرامي. بيد أنه يوجد خطط لتعديل التشريعات المتصلة بذلك. وقد عرضت نيوزيلندا تقديم المساعدة التقنية على شكل مستشار مختص بالصياغة، وتشير المناقشات مع نيوزيلندا إلى أن المساعدة ستقدم في أقرب وقت ممكن في العام الجديد.

إن إجراءات بقانون الجرائم لعام ١٩٩٨ وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية لعام ٢٠٠٠ تفرض الالتزام "بمعرفة الزبون" الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما أنها تنص على إنشاء وحدة استخبارات مالية، واعتبار غسل الأموال عملاً إجرامياً، وفتح الأبواب أمام مشاركة المعلومات المتصلة بمعاملات معينة يُشتبه بانطوائها على جريمة.

بيد أن هذين القانونين لا يشملان المصرف المحلي الوحيد (وهو فرع من مصرف مسجل في استراليا). وتطوير القدرة في هذا المجال هو من أولويات نيوي، وذلك بسبب شروط فرقة العمل للإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال (FATF)، وأيضاً بسبب أحداث

الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وتلتزم نيوي المساعدة بنشاط في هذا الصدد، من نيوزيلندا والمنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ، مثل منتدى جزر المحيط الهادئ.

وقد قام المصرف المحلي الوحيد، وستباك، بتنفيذ الإجراءات الموحدة الدولية على النحو الذي نصت عليه السلطات الأسترالية، كما يقوم بإبلاغ مكتبه الرئيسي في سيدني بالمعاملات المشبوهة.

ولا يوجد الآن أي تشريعات تعالج صراحة تجريد الأرصد أو الحسابات، بيد أنه يمكن إدراج ذلك في إجراءات قانون الجرائم لعام ١٩٩٨ أو إدراجه/إدخاله في تشريعات أخرى.

الفقرة ٢

(أ) ما هي التشريعات أو التدابير الأخرى المتبعة لتنفيذ هذه الفقرة الفرعية؟ وعلى وجه الخصوص، ما هي التدابير التي تحظر في نيوي (١) التجنيد في جماعات إرهابية (٢) وتزويد الإرهابيين بالأسلحة؟ وما هي التدابير الأخرى التي تساعد في الحيلولة دون هذه الأنشطة؟

(ب) ما هي الخطوات الأخرى المتخذة للحيلولة دون ارتكاب الأعمال الإرهابية، وعلى وجه الخصوص، ما هي آليات الإنذار المبكر القائمة التي تتيح تبادل المعلومات مع الدول الأخرى؟

نظرا لضآلة عدد السكان في نيوي، لا يوجد أي جماعات إرهابية في الجزيرة. فقلة عدد السكان تعني معرفة الجميع "كل شيء وأي شيء"، ومن السهل جدا اكتشاف الوافدين الجدد إلى الجزيرة.

ونظرا لصناعات نيوي المحدودة، لا يوجد فيها معامل لصنع الأسلحة من أجل أي استخدام عسكري. أما من حيث التزويد بالأسلحة، فإن مجال نيوي الجوي المحدود وطرقها الملاحية المحدودة يجعلان نيوي نقطة عبور غير محتملة.

(ج) ما هي التشريعات أو الإجراءات المتبعة لعدم توفير الملاذ الآمن للإرهابيين، كقوانين إبعاد أو طرد الأشخاص المشار إليهم في هذه الفقرة الفرعية؟ وسيكون من المفيد أن تقدم الدول أمثلة على أية إجراءات متخذة ذات صلة.

موجب قانون الدخول والإقامة والمغادرة لعام ١٩٨٥، يتعين على أي شخص يزور نيوي أن يتقدم بطلب تصريح في غضون ثلاثين يوما، إذا كان يرغب في الإقامة مدة أطول من ذلك في نيوي. كما يتعين على كل شخص يتقدم بطلب أن يوفر المعلومات التالية:

- (أ) مَرَجِعِينَ عَلَى الْأَقْلَ فيما يتعلق بشخص مقدم الطلب؛
- (ب) وتقريراً من الشرطة وشهادة صحية من الموظفين المختصين في وطن مقدم الطلب؛
- (ج) وأية معلومات أخرى قد يحددها أو يطلبها مجلس الوزراء من آن إلى آخر.
- وينص القانون على أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يأمر أي مهاجر بمغادرة نيوي في حال توفر سبب معقول للاعتقاد بأن هذا المهاجر يشكل مصدر خطر على السلام أو النظام أو الحكم السليم في نيوي.
- (د) ما هي التشريعات أو الإجراءات المتبعة للحيلولة دون عمل الإرهابيين ضد دول أخرى أو مواطنين آخرين انطلاقاً من نيوي؟ تقدم الأمثلة حيث يُمكن.
- لا توجد حالياً أية تشريعات أو إجراءات أخرى، وذلك بسبب أن الإرهاب لم يكن قط مشكلة في نيوي. بيد أنه عندما يشرع مستشار الصياغة في العمل بشأن تنفيذ قرار لجنة مجلس الأمن للأمم المتحدة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ بشأن مكافحة الإرهاب، سيقوم (أو ستقوم) باستعراض الإطار التشريعي في نيوي لمعرفة أمكنة الثغرات التي قد تحتاج إلى تدابير إضافية.
- (هـ) ما هي الخطوات التي اتخذت لاعتبار الأعمال الإرهابية أعمالاً إجرامية خطيرة ولضمان أن تُبين العقوبة خطورة هذه الأعمال الإرهابية؟ تُقدم الأمثلة حيث يلزم.
- (و) ما هي الإجراءات والآليات القائمة لمساعدة الدول الأخرى؟ الرجاء التزويد بأية تفاصيل متوفرة عن كيفية استخدامها عملياً.
- ترجع نيوي إدراج الأعمال الإرهابية والأعمال الجنائية الخطيرة في تشريعاتها في المستقبل القريب جداً. وقد أشارت نيوزيلندا إلى أنها ستساعد نيوي في هذا العمل، ومن المحتمل أن توضع تشريعات نيوي على غرار تشريعات نيوزيلندا أو غيرها من التشريعات المناسبة الموضوعة في الدول الجزرية المماثلة في المحيط الهادئ.
- وهناك نظام خاص يتعلق بإعادة المجرمين من نيوي إلى نيوزيلندا وجزر كوك. ويعاد المجرم على أساس مذكرة توقيف صادرة عن جهة أجنبية. وبمجرد تحقق قاضي المحكمة العليا في نيوي من صحة مذكرة التوقيف هذه، فإن قانون نيوي لعام ١٩٦٦ (قانون نيوزيلندا) يتطلب إعادة المجرم، ما لم تر المحكمة العليا أن الإعادة ستسبب مشاقاً لا مبرر لها أو أنها، في أحوال أخرى، لا مبرر لها أو ليست ملحة، أما إعادة المجرمين الموجودين في نيوزيلندا إلى نيوي فتتم للإجراءات ذاتها.

وفيما يتعلق بالولايات القضائية الأخرى، فإن القانون المطبق موجود في المادة ٣٢٠ من قانون نيوي لعام ١٩٦٦ (نيوزيلندا)، التي تنص على أن قانون تسليم المجرمين لعام ١٩٦٥ (نيوزيلندا) هو قانون نيوي، كما تنص على عدد من التعديلات لذلك القانون بما ينسجم وظروف نيوي. وقد عدل قانون تسليم المجرمين في عام ١٩٩٨ فأصبح الآن يشمل غسل الأموال بوصفه جريمة يمكن بموجبها تسليم المجرمين.

وقانون المجرمين المطاردين لعام ١٨٨١ (المملكة المتحدة) هو أيضا ساري المفعول في نيوي. وينص هذا القانون على أنه في الحالات التي يكون فيها الشخص المتهم بارتكاب جريمة في جزء من الكمنولث قد غادر ذلك الجزء وعُثر عليه في جزء آخر من الكمنولث، فإنه يمكن اعتقاله وإعادته إلى ذاك الجزء من الكمنولث الذي ارتُكبت فيه الجريمة. وعبارة "جزء من الكمنولث" تُعرف في قانون المجرمين المطاردين المعدل لعام ١٩٧٦ (نيوزيلندا) على أنها تشمل أي منطقة إدارية عضو في الكمنولث.

(ز) كيف تمنع عمليات مراقبة الحدود في بلدكم تحركات الإرهابيين؟ وكيف تدعم إجراءاتكم المتعلقة بإصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر هذا المنع؟ وما هي التدابير الموجودة للحيلولة دون تزويرها، إلخ؟

جميع سكان نيوي هم مواطنون نيوزيلنديون ويحملون جوازات سفر صادرة عن نيوزيلندا. وتصدر مفوضية نيوزيلندا العليا المعنية بنيوي جميع جوازات السفر النيوزيلندية.

وتقوم من نيوي ثلاث رحلات جوية في الأسبوع، وجميع هذه الرحلات الجوية تتبع الخط الملاحي تونغا - نيوي - تونغا بطائرات من طراز Shorts 360 (التي تتسع لثلاثين مقعدا). ونيوي لا تشكل نقطة عبور بالنسبة لأيّة خطوط ملاحية أخرى. ولذلك فإن عمليات مراقبة الحدود تتم في جهات أخرى مثل تونغا ونيوزيلندا.

وفيما يتعلق بالشحن، هناك سفيتتا شحن تزوران نيوي كل شهر، وكلتاها تنطلقان من نيوزيلندا وتعودان إليها. والجال الوحيد الذي يثير القلق هو اليخوت التي تزور نيوي بصورة عامة خلال الأشهر الممتدة من نيسان/أبريل حتى تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك الطائرات النفاثة الخاصة التي تهب في نيوي من آن إلى آخر من أجل التزود بالوقود.

ولا بد من الإشارة إلى أن أي أجانب وافدين إلى الجزيرة لا يمكنهم التواري عن الأنظار بسبب أن عدد السكان يتراوح بين ١٧٠٠ و ١٨٠٠ نسمة.

الفقرة ٣

(أ) ما هي الخطوات المتخذة لتكثيف وتعجيل تبادل المعلومات على الصعيد العملي في المجالات المذكورة في هذه الفقرة الفرعية؟

(ب) ما هي الخطوات المتخذة لتبادل المعلومات والتعاون في المجالات المذكورة في هذه الفقرة الفرعية؟

(ج) ما هي الخطوات المتخذة للتعاون في المجالات المذكورة في هذه الفقرة الفرعية؟

تتصل المساعدة المتبادلة في قانون المسائل الجنائية لعام ١٩٩٨ بتوفير المساعدة الدولية في المسائل الجنائية والحصول عليها. وقد سُن هذا القانون في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التشريعات المتصلة بقطاع نيوي المالي في المنطقة الحرة، ولا سيما غسل الأموال.

وتتعاون إدارة شرطة نيوي، عند الطلب، مع الإنتربول في تحرياته. وهناك أيضا شبكة غير رسمية بين المراكز الإقليمية في المنطقة الحرة التي تقدم المعلومات عن الأفراد أو الشركات "الموضوعين في القائمة السوداء" للاشتباه فيهم بغسل الأموال وأنشطة أخرى. ولا تشمل هذه الأنشطة الإرهابيين أو الأعمال الإرهابية، بل ولا تمويل الإرهاب. ونيوي حريصة على إدخال هذا العنصر في تشريعاتها.

وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ هي الآن بصدد إنشاء وحدة إقليمية للاستخبارات المالية وستسعى نيوي إلى إدراج الأنشطة الإرهابية وتمويل الأنشطة الإرهابية كجزء من الشبكة الإقليمية لمشاطرة المعلومات.

(د) ما الذي تزمع حكومتكم القيام به فيما يتعلق بالتوقيع و/أو التصديق على الاتفاقات والبروتوكولات المشار إليها في هذه الفقرة الفرعية؟

(هـ) قدّموا أي معلومات ذات صلة بتنفيذ الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات المشار إليها في هذه الفقرة الفرعية.

لقد انضمت نيوي إلى الاتفاقيتين التاليتين بحكم علاقتها الدستورية بنيوزيلندا. إذ أعلنت نيوزيلندا لدى انضمامها إلى تلك الاتفاقيات أنها تنطبق أيضا على نيوي:

- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها.
- الاتفاقية الدولية لمنع أخذ الرهائن.

وحكومة نيوي ملتزمة بأداء دورها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وعمليات التمويل غير القانونية. وستستعرض الحكومة كلاً من الاتفاقيتين خلال الأشهر القادمة. وكون سكان نيوي بهذه الضالة من حيث العدد يعني أنه قد تنشأ مسائل تتعلق بالقدرة والتنفيذ في الحالات التي تحتاج فيها نيوي إلى مساعدة تقنية أو مالية، وذلك قبل أن يكون في استطاعة نيوي التصديق على تينك الاتفاقيتين.

(و) ما هي التشريعات والإجراءات والآليات القائمة لضمان عدم اشتراك طالبي اللجوء في أنشطة إرهابية قبل منحهم وضع اللاجئ. يُرجى تقديم أمثلة على أية حالات ذات صلة.

(ز) ما هي الإجراءات القائمة لمنع الإرهابيين من إساءة استعمال وضع اللاجئ؟ يُرجى تقديم تفاصيل عن التشريعات و/أو الإجراءات الإدارية التي تحول دون اعتبار البواعث السياسية سبباً لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه فيهم. كما يرجى تقديم الأمثلة عن أية حالات ذات صلة.

وبالنظر إلى ضالة عدد السكان في نيوي، لم تقبل نيوي لاجئين أو طالبي لجوء سياسي بسبب عدم توفر الهياكل الأساسية أو الموارد اللازمة لتحمل الأعباء المترتبة على قبولهم.